بعض مؤشرات تمكين المرأة الإفريقية

"دراسة جغرافية تحليلية"

أ.د. ماجدة إبراهيم عامر *

تبدو قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم فى بداية القرن الحادى والعشرين، وتواجه الحكومات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة تحديات كثيرة مشتركة لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً فى التنمية بكل أبعادها، باعتبارها عاملاً أساسياً فى التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة(١).

ويعنى تمكين المرأة إزالة كل العقبات والعوائق أمام حصول المرأة على حقوقها الطبيعية، والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها، وهو العملية التى يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية فى رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(٢).

---

* استاذ الجغرافيا بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

وقد تزايد الاهتمام العالمى بشكل ملحوظ بقضية المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها فى عمليات المساواة، والتنمية، والسلام، منذ المؤتمر العالمى الأول للمرأة فى المكسيك عام ١٩٧٥ والثانى فى كوبنهاجن ١٩٨٠، والمؤتمر الثالث فى نيروبى ١٩٨٥، كما بدأ ذلك واضحاً فى نتائج المؤتمر الدولى الرابع للمرأة فى بكين ١٩٩٥، حيث أكدت نتائج وتوصيات هذه اللقاءات على بعض المصطلحات أو المناهج التى تحمل مفاهيم تنموية هامة مثل منهج التمكين للمرأة والذى يهدف إلى تعزيز صورة المرأة عن نفسها، وثقتها بقدراتها الذاتية، وقيمتها فى المنزل والمجتمع(٣).

وتتكون عملية التمكين من ثلاثة معطيات(٤) هى:

- الموارد Resources كالتعليم والعمل وتعد عناصر التمكين، أى أن وجودها ضرورى، فبدونها لايمكن التحدث عن عملية التمكين.
- العامل البشرى Human Agent وهو المرأة فى هذه الحالة التى هى محور عملية التمكين، من خلالها تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات.
- النتائج أو الإنجازات Outcomes or Achievements التى تتمثل فى المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تجنيها المرأة. وهى بمثابة المؤشرات التى يمكن على أساسها قياس مدى نجاح عملية التمكين.

وانطلاقاً من أهمية دور المرأة فى التنمية الاقتصادية، جاء تمكين المرأة وتحقيق العدالة بين النوعين كجزء أساسى فى أهداف التنمية المستدامة، حيث نص الهدف الخامس للتنمية المستدامة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات باعتباره أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة فى العالم. كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات فى الحصول على التعليم، الرعاية الصحية، العمل اللائق، والمشاركة فى المجالات السياسية والاقتصادية وصنع القرار سيكون أساساً ومحركاً لبناء الاقتصادات المستدامة. وفى هذا الإطار انبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية هى(٥):

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات فى المجالين العام والخاص.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الاطفال والزواج المبكر والقصرى.
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة والعمل المنزلى وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسئولية داخل الأسرة المعيشية.
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار فى الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- القيام بالاصلاحات اللازمة لحصول المرأة على حقوق متساوية فى الموارد الاقتصادية، وكذلك تمكينها من الحصول على حق الملكية والتصرف فى الأراضى وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية وفقاً للقوانين الوطنية.
- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة بالفعل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

وسوف تركز هذه الدراسة على المحاور التالية:

- **المحور الأول:** بعض مؤشرات التمكين الاجتماعى.
- **المحور الثانى:** بعض مؤشرات التمكين الاقتصادى.
- **المحور الثالث:** بعض مؤشرات التمكين السياسى.

المحور الأول – بعض مؤشرات التمكين الاجتماعى :

يعنى التمكين الاجتماعى للمرأة تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التى تكرس التمييز ضد المرأة أو التى تضر بها، سواء فى المجال العام أو داخل الأسرة. وكذلك مساعدة النساء فى الحصول على حقوقهن فى المجالات المختلفة، وتوفير خدمات التعليم والصحة للمرأة، وكذلك مساندة المرأة التى تعيش فى ظروف صعبة بما فى ذلك المرأة المسنة والمعاقة، وزيادة مشاركتهن الاجتماعية[٦]. ويركز التمكين الاجتماعى للمرأة على الآتى[٧]:

- زيادة نسبة مشاركة المرأة فى القضايا المجتمعية مع التأكيد على دورها الهام فى تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.
- إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والدولية من أجل التنسيق فيما بينها.
- رفع مستوى الوعى للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- العمل على توفير الخدمات التى تساعد المرأة على إحداث التوازن فى مسئوليتها ودورها التنموى.

وتتعدد قضايا التمكين الاجتماعى الخاصة بالمرأة، والتى قد تؤثر على نوعية حياة المرأة الإفريقية ويأتى على رأسها ما يلى:

١) الأمية بين النساء:

يعتبر التعليم محرك رئيسى للتمكين، وتشير مؤشرات التعليم إلى أن معظم الدول الإفريقية لازال أمامها الكثير حتى تستطيع سد فجوة المساواة بين الجنسين فيما يخص الالتحاق المدرسىعلى كافة المراحل التعليمية، ولازالت معدلات الأمية بين الإناث مرتفعة وتفوق النسبة السائدة بين الذكور كما يتضح من دراسة جدول

(١) وشكل (١) حيث حقق إقليم إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدل للأمية بين الإناث (١٥-٢٤ عاماً) عنها فى جميع المناطق الجغرافية والمتوسط العالمى والتى تزيد على ضعفه، كما أنها ترتفع عن نسبة الأمية بين الذكور حيث بلغت ٣٤,٤%، ٢٣,٥% لكل منهم على الترتيب، وجاء إقليم غرب إفريقيا فى مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث والتى بلغت ٤٧,٩% يليه إقليمى وسط إفريقياوشرقها بنسب بلغت ٣٢,٧%، ٢٣,٧% على الترتيب، ثم إقليمى شمال إفريقيا وجنوبها حيث سجل إقليم جنوب إفريقيا أدنى نسبة للأمية بين الإناث بلغت ٤,٢%.

وتتباين دول القارة الإفريقية من حيث نسبة الأمية بين الإناث حيث سجلت سبعة دول إفريقية أعلى معدل للأمية بين الإناث تزيد عن ٦٠% وهى: النيجر التى سجلت أعلى نسبة للأمية على مستوى القارة الإفريقية بلغت ٨٤,٩%، يليها تشاد (٧٧,٦%) وج. إفريقيا الوسطى (٧٣%) ثم دولة ج. السودان (٧١,٤%)، تليهم غينيا وليبيريا (٦٢,٨%) وأخيراً مالى بنسبة ٦٠,٨%، كما سجلت أحدى عشرة دولة نسبة للأمية بين الإناث تتراوح بين ٤٠ – < ٦٠% وهى: بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غمبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، سيراليون، أثيوبيا وموزمبيق، وهذه الدول مازالت بعيدة جداً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، فى حين سجلت عشرة دول نسبة للأمية بين الإناث تتراوح بين ٢٠ – <٤٠% وهى السودان، توجو، بوروندى، جزر القمر، مدغشقر، ملاوى، أنجولا، الكاميرون، الكنغو وج. الكنغو الديمقراطية، وهذه الدول بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، أما باقى الدول فهى قريبة وقريبة جداً من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ حيث تنخفض فيها نسبة الأمية بين الإناث عن ٢٠% وعددها ٢١ دولة يقع معظمها فى جنوب إفريقيا وشمالها وشرقها، ولم تتوفر بيانات عن ثمان دول هى: ليبيا، الصحراء الغربية، جيبوتى، مايوتى، رينيون، الصومال، غينيا الأستوائية وبتسوانا.

جدول (١) : نسبة الأمية بين الشباب (١٥-٢٤) فى الدول الإفريقية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦.

الدولة	نسبة الأمية بين الشباب (١٥-٢٤) ٢٠٠٦-٢٠١٦		نسبة الإناث إلى الذكور فى الأمية	الدولة	نسبة الأمية بين الشباب (١٥-٢٤) ٢٠٠٦-٢٠١٦		نسبة الإناث إلى الذكور فى الأمية	الدولة	نسبة الأمية بين الشباب (١٥-٢٤) ٢٠٠٦- ٢٠١٦		نسبة الإناث إلى الذكور فى الأمية
	إناث	ذكور			إناث	ذكور			إناث	ذكور	
الجزائر	٨,٣	٤,٣	١,٩٣	توجو	٢١,٦	١٠,٣	٢,١	أنجولا	٢٩,٤	١٥,١	١,٩٥
مصر	٩,٧	٦,٤	١,٥٢	غرب أفريقيا	٤٧,٩	٣٢,٦	١,٤٧	الكاميرون	٢٣,٦	١٤,٦	١,٦٢
ليبيا	-	-	-	بوروندي	٢٥	١٤,٧	١,٧	ج.أفريقيا الوسطى	٧٣	٥١,١	١,٤٣
المغرب	١٢,٢	٥,٤	٢,٢٦	جزر القمر	٣٠,٤	٢٦,٢	١,١٦	تشاد	٧٧,٦	٥٩,٣	١,٣١
السودان	٣٧,٣	٣١,٣	١,١٩	جيبوتي	-	-	-	الكونغو	٢٣,١	١٤,٣	١,٦٢
تونس	٤,٢	٣,٤	١,٢٤	اريتريا	١٧,٤	٨,٧	٢	ج.الكونغو الديمقراطية	٢٠,٣	٩	٢,٢٦
الصحراء الغربية	-	-	-	إثيوبيا	٥٣	٣٧	١,٤٣	غينيا الاستوائية	-	-	-
شمال أفريقيا	١٤,٣	١٠,٢	١,٤	كينيا	١٣,٩	١٣,١	١,٠٦	جابون	١٠,٦	١٢,٦	٠,٨٤
بنين	٥٩,١	٣٦,١	١,٦٤	مدغشقر	٢٤,٧	٢١,٦	١,١٤	ساوتومي وبرنسيب	٣,٦	٢,٩	١,٢٤
بوركينافاسو	٥٦	٤٣	١,٣	ملاوي	٢٦,٦	٢٧,٥	٠,٩٧	وسط أفريقيا	٣٢,٧	٢٢,٤	١,٤٦
كيب فرد	١,٣	٢,٤	٠,٥٤	موريشيوس	١,٤	٢,٣	٠,٦١	بتسوانا	-	-	-
كوت ديفوار	٥٣	٤٠,٩	١,٣	مايوتي	-	-	-	ليسوتو	٦	٢٠,٤	٠,٢٩
غمبيا	٤٣,٩	٣٤	١,٢٩	موزمبيق	٤٣,٥	٢٠,٢	٢,١٥	ناميبيا	٤,٧	٦,٥	٠,٧٢
غانا	١٦,٨	١١,٧	١,٤٤	رينيون	-	-	-	ج.جنوب أفريقيا	٠,٨	١,٣	٠,٦٢
غينيا	٦٢,٨	٤٣	١,٤٦	رواندا	١٦,٥	١٨,٩	٠,٨٧	إسواتينى (سوازيلاند)	٥,٣	٧,٨	٠,٦٨
غينيا بيساو	٥٠,٢	٢٨,٧	١,٧٥	سيشل	٠,٦	١,٤	٠,٤٣	إقليم جنوب أفريقيا	٤,٢	٩	٠,٤٧
ليبيريا	٦٢,٨	٣٣,٥	١,٨٧	ج. السودان	٧١,٤	٥٥,٩	١,٢٨	أفريقيا ج. الصحراء	٣٤,٤	٢٣,٥	١,٤٦
مالي	٦٠,٨	٣٩,٥	١,٥٤	الصومال	-	-	-	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	١,٧	٢	٠,٨٥
موريتانيا	٥٢,٣	٣٣,٦	١,٥٦	تنزانيا	١٥,٤	١٣	١,١٨	أوروبا وأسيا الوسطى	٠,٤	٠,١	٤
النيجر	٨٤,٩	٦٥,٥	١,٣	أوغندا	١٨,٣	١٤,٢	١,٢٩	جنوب آسيا	١٩,٣	١١,٣	١,٧١
نيجيريا	٤٢	٢٤,٤	١,٧٢	زامبيا	١٣,٥	٨,٨	١,٥٣	شرق أسيا والمحيط الهادى	١,٦	١,٤	١,١٤
السنغال	٤٩	٣٨,٩	١,٢٦	زيمبابوي	٦,٨	١٢,٤	٠,٥٥	الدول العربية	١٧,٦	١٣,٣	١,٣٢
سيراليون	٤٩,١	٣٥,٥	١,٣٨	شرق أفريقيا	٢٣,٧	١٨,٥	١,٢٨	العالم	١٤,٥	٩,٣	١,٥٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠١٨، ص ص ٥٣-٥٥.

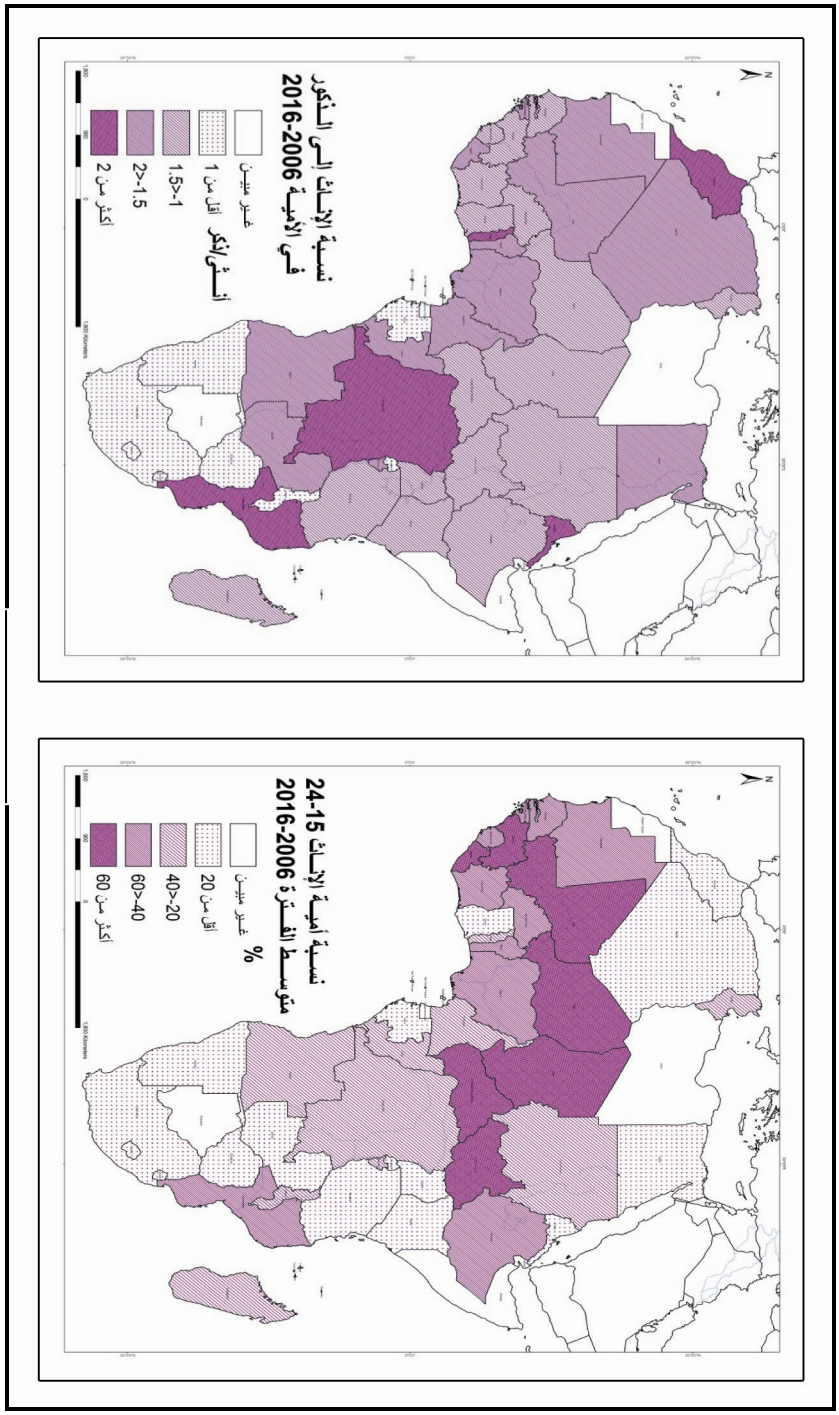
نسبة الإناث إلى الذكور في الأمية 2006-2016
غير متين
أنثى/ذكر أقل من 1
1.5>1
2>1.5
أكثر من 2
نسبة أمية الإناث 15-24 متوسط الفترة 2006-2016
%
غير متين
أقل من 20
40>20
60>40
أكثر من 60

شكل (١)

أما بالنسبة **للتفاوت بين الجنسين** فقد سجل إقليم غرب إفريقيا أعلى نسبة تفاوت بلغت ١,٤٧ أنثى/ذكر فى حين حقق إقليم جنوب إفريقيا أدنى نسبة تفاوت بلغت ٠,٦٢ أنثى/ذكر، أما على مستوى دول القارة الإفريقية فقد سجلت خمسة دول أعلى نسبة تفاوت تبلغ ٢ أنثى/ذكر فأكثر وهى: المغرب وجمهورية الكنغو الديمقراطية (٢,٢٦ أنثى/ذكر)، موزمبيق، توجو وأريتريا، وفى هذه الدول ترتفع الأمية بين الإناث أكثر من ضعف الأمية لدى الذكور، فى حين سجلت ثلاثة عشر دولة نسبة تفاوت بين الجنسين تتراوح بين ١,٥ – < ٢ أنثى/ذكر وهى: دولتان فى إقليم شمال إفريقيا (الجزائر ومصر)، وست دول فى إقليم غرب إفريقيا (بنين، غينيا بيساو، ليبيريا، مالى، موريتانيا ونيجيريا)، ودولتان فى إقليم شرق إفريقيا (بوروندى وزامبيا)، وثلاثة دول فى إقليم وسط إفريقيا (أنجولا، الكاميرون والكنغو) وتتباين هذه الدول بين الحد الأدنى فى مصر (١,٥٢) والحد الأعلى فى أنجولا (١,٩٥)، وقد حققت عشرون دولة نسبة تفاوت بين الجنسين تتراوح بين ١–<١,٥ أنثى/ذكر يتركز معظمها فى شرق وغرب ووسط إفريقيا، أما باقى الدول فقد سجلت أدنى نسبة تفاوت بين الجنسين تقل عن ١ أنثى/ذكر وعددها أحدى عشرة دولة تتركز فى إقليم جنوب إفريقيا بالإضافة إلى كيب فرد فى إقليم غرب إفريقيا، وخمسة دول فى إقليم شرق إفريقيا (ملاوى، موريشيوس، رواندا، سيشل وزيمبابوى) وجابون فى إقليم وسط إفريقيا، وتتسع الفجوة فى المستويات الاقتصادية المنخفضة وفى المناطق الريفية والفقيرة وهو ما يؤكد أهمية عدم الاقتصار على المؤشرات الاجمالية دون الاهتمام بدراسة التباينات بين الشرائح الاجتماعية وخاصة المهمشة والتى تتسع بينها فجوة المساواة بين الجنسين. كما تشير إحصائيات التعليم إلى أن نسبة الخريجين من التخصصات العلمية تفوق نسبة الخريجات، حيث أوضح تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩ انخفاض نسبة الإناث المتخرجات من التخصصات العلمية والتكنولوجية إلى أقل من ١٠% فى النيجر، بوركينافاسو، موزمبيق، أثيوبيا، ليسوتو، رواندا، أنجولا، غانا، ناميبيا، كيب فرد، مصر، سيشل، فى حين سجلت غمبيا أعلى نسبة للإناث بلغت ٥٣,١% وتونس ٣٧,٨%، وموريتانيا ٢٩,٤%، السودان ٢٧,٨% والجزائر ٢٦,٩% خلال الفترة (٢٠٠٨ –٢٠١٨)[٨]، يضاف إلى ذلك أن معظم الفرص التدريبية التى تتم على رأس العمل تكون من نصيب العاملين من الذكور.

٢) الصحة الإنجابية للمرأة:

تشير بيانات جدول (٢) وشكل (٢) إلى حدوث تطور محدود فى حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة، ففى الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) بلغت نسبة السيدات اللاتى حصلن على رعاية حمل منتظمة فى إفريقيا ج. الصحراء ٨١,٨% فى مقابل ٨٦,٥% للدول العربية وهى منخفضة بالمقارنة بباقى الأقاليم الجغرافية والتى لم تنخفض فى أى منها عن ٩٥%، كما جاء إقليم جنوب إفريقيا وشرقها فى مقدمة أقاليم القارة من حيث نسبة السيدات اللاتى حصلن على رعاية حمل منتظمة بلغت ٩٥,٦%، ٨٨,٦%، تلاهما إقليمى شمال إفريقيا وغربها ٨٨,٤%، ٨٦,٣%، وأخيراً جاء إقليم وسط إفريقيا بأدنى نسبة بلغت ٨٣,٦%.

أما بالنسبة لدول القارة الإفريقية فقد سجلت أثنتى عشرة دولة نسبة السيدات اللاتى حصلن على رعاية حمل منتظمة تبلغ ٩٥% فأكثر وهى: تونس فى إقليم شمال إفريقيا، وثلاثة دول فى إقليم غرب إفريقيا (ليبيريا، السنغال وسيراليون)، وأربعة دول فى إقليم شرق إفريقيا (بوروندى، رواندا، أوغندا وزامبيا)، وساوتومى وبرنسيب فى إقليم غرب إفريقيا، وثلاثة دول فى إقليم جنوب إفريقيا (ليسوتو، ناميبيا وإسواتينى)، فى حين سجلت ثلاثة وعشرون دولة نسب تراوحت بين ٨٥ – < ٩٥% وهى: ثلاثة دول فى إقليم شمال إفريقيا (الجزائر، مصر وليبيا)، وست دول فى إقليم غرب إفريقيا (بوركينافاسو، كوت ديفوار، غمبيا، غانا، غينيا بيساو وموريتانيا)، وثمان دول فى إقليم شرق إفريقيا (جزر القمر، جيبوتى، أريتريا، كينيا، ملاوى، موزمبيق، تنزانيا وزيمبابوى)، وأربعة دول فى إقليم وسط إفريقيا (الكنغو، ج. الكنغو الديمقراطية، غينيا الأستوائية وجابون)، وبتسوانا وج. جنوب إفريقيا فى إقليم جنوب إفريقيا، أما باقى الدول فقد سجلت نسب تقل عن ٨٥% وعددها خمسة عشر دولة حيث سجلت نيجيريا وتشاد أدنى نسبة للسيدات اللاتى حصلن على رعاية حمل منتظمة بلغت ٦٥,٨% و ٥٤,٧%.

جدول (٢) : بعض مؤشرات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة فى إفريقيا[٩].

الدولة	نسبة السيدات اللاتى حصلن على رعاية حمل منتظمة ٢٠٠٧-٢٠١٧	نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين ٢٠١٣-٢٠١٨	انتشار استخدام وسائل منع الحمل للإناث (١٥-٤٩) ٢٠٠٨-٢٠١٨	الدولة	نسبة السيدات اللاتى حصلن على رعاية حمل منتظمة ٢٠٠٧-٢٠١٧	نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين ٢٠١٣-٢٠١٨	انتشار استخدام وسائل منع الحمل للإناث (١٥-٤٩) ٢٠٠٨-٢٠١٨	الدولة	نسبة السيدات اللاتى حصلن على رعاية حمل منتظمة ٢٠٠٧-٢٠١٧	نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين ٢٠١٣-٢٠١٨	انتشار استخدام وسائل منع الحمل للإناث (١٥-٤٩) ٢٠٠٨-٢٠١٨
الجزائر	٩٢,٧	٩٦,٦	٥٧,١	توجو	٧٢,٧	٤٤,٦	١٩,٩	أنجولا	٨١,٦	٤٦,٦	١٣,٧
مصر	٩٠,٣	٩١,٥	٥٨,٥	غرب أفريقيا	٨٦,٣	٦٩	٢٠,٧	الكاميرون	٨٢,٨	٦٤,٧	٣٤,٤
ليبيا	٩٣	٩٩,٩	٢٧,٧	بوروندي	٩٩,٢	٨٥,١	٢٨,٥	ج.أفريقيا الوسطى	٦٨,٢	-	١٥,٢
المغرب	٧٧,١	٨٦,٦	٧٠,٨	جزر القمر	٩٢,١	-	١٩,٤	تشاد	٥٤,٧	٢٠,٢	٥,٧
السودان	٧٩,١	٧٧,٧	١٢,٢	جيبوتي	٨٧,٧	-	١٩	الكونغو	٩٣,٥	٩١,٢	٣٠,١
تونس	٩٨,١	-	٦٢,٥	اريتريا	٨٨,٥	-	٨,٤	ج.الكونغو الديمقراطية	٨٨,٤	٨٠,١	٢٠,٤
الصحراء الغربية	-	-	-	أثيوبيا	٦٢,٤	٢٧,٧	٤٠,١	غينيا الاستوائية	٩١,٣	-	١٢,٦
شمال أفريقيا	٨٨,٤	٩٠,٥	٤٨,١	كينيا	٩٣,٧	٦١,٨	٦٠,٥	جابون	٩٤,٧	-	٣١,١
بنين	٨٢,٨	٧٨,١	١٥,٥	مدغشقر	٨٢,١	٤٤,٣	٤٧,٩	ساوتومي وبرنسيب	٩٧,٥	٩٢,٥	٤٠,٦
بوركينافاسو	٩٢,٨	٧٩,٨	٣١,٧	ملاوي	٩٤,٨	٨٩,٨	٥٩,٢	وسط أفريقيا	٨٣,٦	٦٥,٩	٢٢,٦
كيب فرد	-	٩٢,٦	-	موريشيوس	-	٩٩,٨	٦٣,٨	بتسوانا	٩٤,١	٩٩,٧	٥٢,٨
كوت ديفوار	٩٣,٢	٧٣,٧	٢٣,٣	مايوتي	-	-	-	ليسوتو	٩٥,٢	٧٧,٩	٦٠,٢
غمبيا	٨٦,٢	٥٧,٢	٩	موزمبيق	٩٠,٦	٧٣	٢٧,١	ناميبيا	٩٦,٦	٨٨,٢	٥٦,١
غانا	٩٠,٥	٧٨,١	٣٣	رينيون	-	-	-	ج.جنوب أفريقيا	٩٣,٧	٩٦,٧	٥٤,٦
غينيا	٨٤,٣	٥٥,٣	٨,٧	رواندا	٩٩	٩٠,٧	٥٣,٢	إسواتيني (سوازيلاند)	٩٨,٥	٨٨,٣	٦٦,١
غينيا بيساو	٩٢,٤	٤٥	١٦	سيشل	-	٩٩	-	إقليم جنوب أفريقيا	٩٥,٦	٩٠,٢	٥٨
ليبيريا	٩٥,٩	٦١,١	٣١,٢	ج. السودان	٦١,٩	-	٤	أفريقيا جنوب الصحراء	٨١,٨	٦٠,٦	٣٤
مالي	٧٥,٦	٦٧,٣	١٥,٦	الصومال	-	-	-	الدول العربية	٨٦,٥	٨٨,٥	٤٧,٩
موريتانيا	٨٦,٩	٦٩,٣	١٧,٨	تنزانيا	٩١,٤	٦٣,٥	٣٨,٤	أوروبا وأسيا الوسطى	٩٧,١	٩٨,٩	٦٣,٣
النيجر	٨٢,٨	٣٩,٧	١١	أوغندا	٩٧,٣	٧٤,٢	٤١,٨	جنوب آسيا	-	٧٨,٨	٥٢,٩
نيجيريا	٦٥,٨	٤٣	٢٧,٦	زامبيا	٩٥,٧	٦٣,٣	٤٩	شرق أسيا والباسيفيك	٩٥,٨	٩٦,٦	٧٧,٢
السنغال	٩٥	٦٨,٤	٢٧,٨	زيمبابوي	٩٣,٣	٧٨,١	٦٦,٨	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٩٧,١	٩٥,١	٧٤,٥
سيراليون	٩٧,١	٨١,٦	٢٢,٥	شرق أفريقيا	٨٨,٦	٧٣,١	٣٩,٢	**العالم**	-	٨٧	٦١,٩

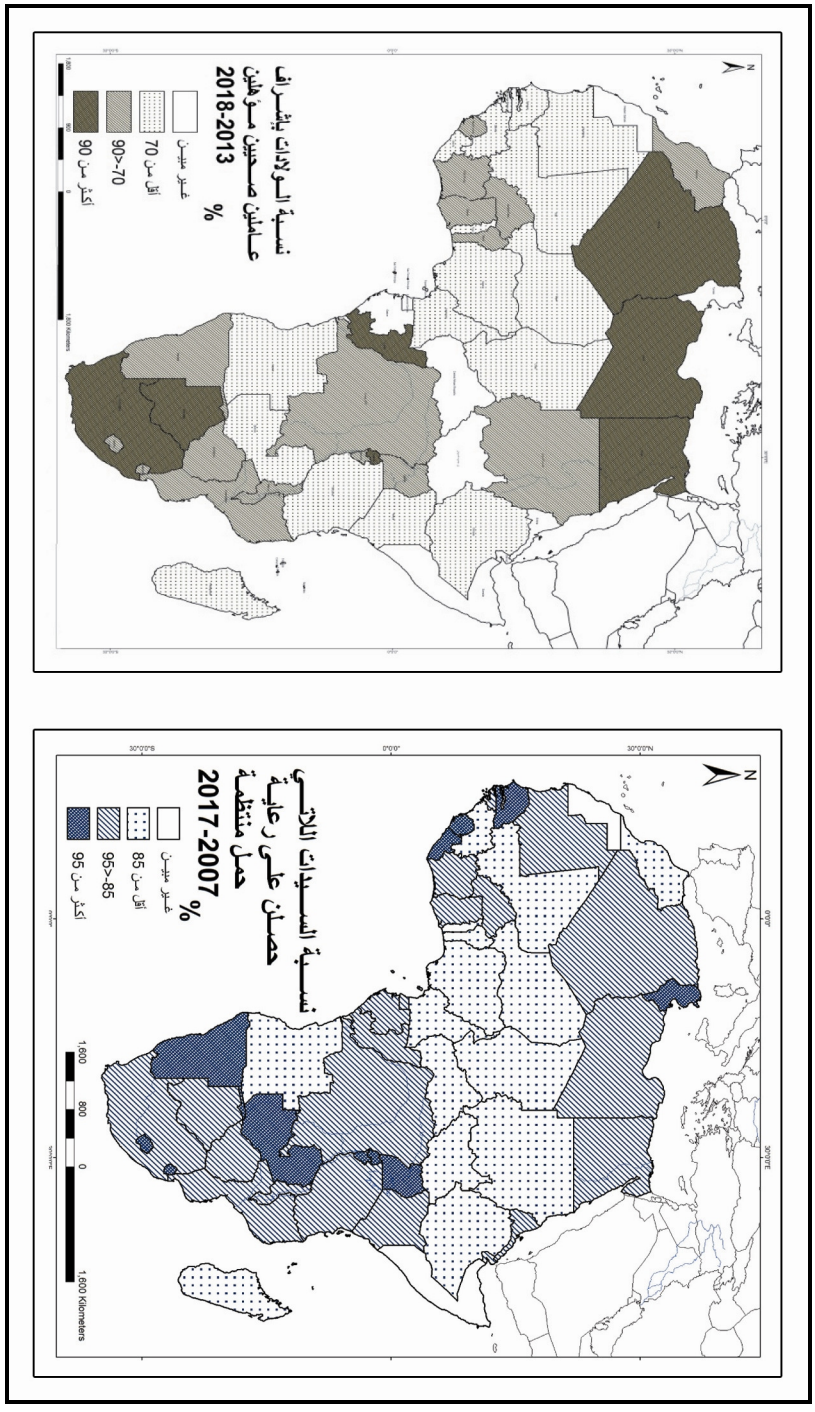
نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين 2018-2013 %
غير مبين
أقل من 70
90>-70
أكثر من 90
نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة 2017-2007 %
غير مبين
أقل من 85
95>-85
أكثر من 95
1,600 800 0 1,600 Kilometers

شكل (٢)

٣) نسبة الولادات التى تمت بإشراف عاملين صحيين:

يتضح من قراءة جدول (٢) أن إفريقيا ج. الصحراءجاءت فى المركز الأخير من حيث نسبة الولادات التى تمت بإشراف عاملين صحيين والتى بلغت ٦٠,٦% فى حين سجلت الدول العربية نسبة بلغت ٨٨,٥% أما باقى المناطق فقد سجلت نسباً تزيد عن ٩٥% باستثناء إقليم جنوب أسيا الذى سجل ٧٨,٨% وبمتوسط عالمى بلغ ٨٧%، وقد سجل إقليمى شمال إفريقيا وجنوبها أفضل النسب للولادات التى تتم بإشراف عاملين صحيين بلغت ٩٠,٥%، ٩٠,٢%، فى حين سجل إقليمى وسط إفريقيا وغربها وشرقها أدنى النسب بلغت ٦٥,٩%، ٦٩%، ٧٣,١%.

أما على مستوى دول القارة الإفريقية فيتضح من قراءة جدول (٢) وشكل (٢) أن هناك عشرة دولسجلت نسب للولادات التى تمت بإشراف عاملين صحيين بلغت ٩٠% فأكثر يتركز معظمها فى إقليمى شمال إفريقيا وجنوبها بالإضافة إلى سيشل وموريشيوس ورواندا وج. الكنغو وقد سجلت ليبيا وموريشيوس وسيشل وبتسوانا أعلى النسب للولادات التى تتم بإشراف عاملين صحيين تزيد على ٩٩%، فى حين سجلت ستة عشر دولة نسب للولادات التى تمت بإشراف عاملين صحيين تراوحت بين ٧٠ – < ٩٠% يتركز معظمها فى غرب إفريقيا وشرقها ووسطها بالإضافة إلى المغرب والسودان وليسوتو وناميبيا، وقد سجلت موزمبيق أدنى نسبة بين دول هذه الفئة بلغت ٧٣% فى حين سجلت ملاوى أعلى نسبة بلغت ٨٩,٨%، أما باقى الدول فقد سجلت نسباً تقل عن ٧٠%، ولم تتوفر بيانات عن أثنى عشرة دولة تتركز فى أقاليم شرق إفريقيا ووسطها وشمالها.

٤) استخدام وسائل تنظيم الأسرة:

يلاحظ من الجدول (٢) السابق انخفاض نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى إفريقيا ج. الصحراء والدول العربية مقارنة بجميع المناطق الأخرى والمتوسط العالمى والتى بلغت ٣٤%، ٤٧,٩%، ٦١,٩% فى حين سجلت شرق أسيا والباسيفيك أعلى نسبة بلغت ٧٧,٢%، كما سجل إقليمى جنوب إفريقيا وشمالها أعلى نسب للسيدات اللاتى يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة بلغت ٥٨%، ٤٨,١%، فى حين سجل إقليمى غرب إفريقيا ووسطها أدنى النسب بلغت ٢٠,٧%، ٢٢,٦%.

أما على **مستوى الدول** يتضح من قراءة الجدول (٢) السابق والشكل (٣) أن سبعة دول سجلت نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة بلغت ٦٠% فأكثر وهى: المغرب، تونس، كينيا، موريشيوس، زيمبابوى، ليسوتو وإسواتينى، فى حين سجلت أثنتى عشرة دولة نسب تتراوح بين ٤٠ – < ٦٠% هى: الجزائر، مصر، أثيوبيا، مدغشقر، ملاوى، رواندا، أوغندا، زامبيا، ساوتومى وبرنسيب، بتسوانا، ناميبيا وج. جنوب إفريقيا، وسجلت خمسة عشر دولة نسب تتراوح بين ٢٠ – < ٤٠% وهى: ليبيا، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غانا، ليبيريا، نيجيريا، السنغال، سيراليون، بوروندى، موزمبيق، تنزانيا، الكاميرون، الكنغو، ج. الكنغو الديمقراطية وجابون، أما باقى الدول فقد حققت نسباً تقل عن ٢٠% وعددها سبعة عشر دولة تتركز فى غرب إفريقيا وشرقها ووسطها حيث سجلت تشاد وج. السودان أدنى النسب والتى بلغت ٥,٧%، ٤%، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات الإنجاب وزيادة معدلات النمو السكانى مما يؤثر على تغطية وجودة الخدمات الموجهة للسكان وللمرأة، ويتزايد تأثير ارتفاع معدلات الإنجاب على المرأة حيث يحد ذلك من قدرتها على المشاركة الاقتصادية، لاسيما فى حالة الزواج أو الإنجاب المبكر، كما يؤثر الإنجاب المتكرر على صحة المرأة حيث يعرضها لكثير من المخاطر، كما أنه يزيد من أعبائها العائلية.

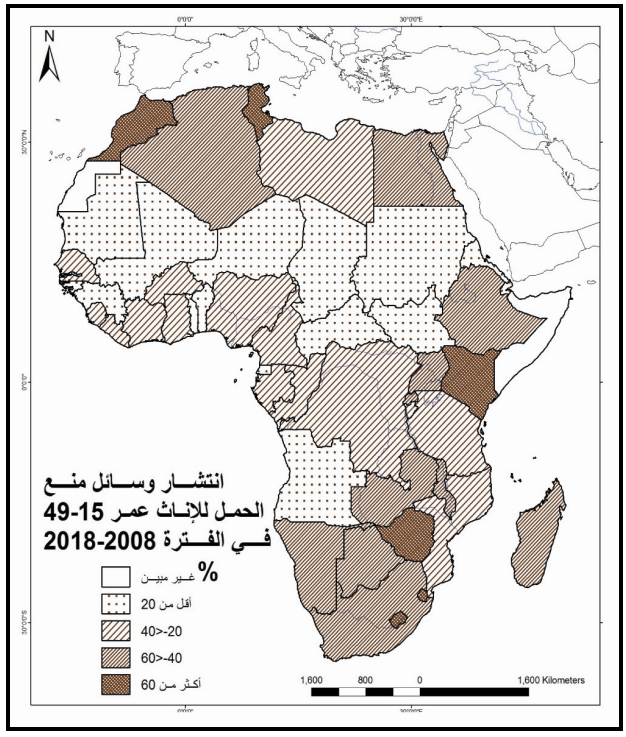

شكل (٣)

المحور الثانى – بعض مؤشرات التمكين الاقتصادى للمرأة الإفريقية :

يعد التمكين الاقتصادى للمرأة أمراً حيوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، فالنساء يتقاضين أجوراً أقل، ويتركز عملهن فى الأنشطة ضعيفة ومتوسطة الأجر، وتقل فرص وصولهن إلى المصادر الاقتصادية، بالإضافة لتحملهن أعباء شئون المنزل والرعاية الأسرية، ولتوضيح هذا التباين فإن الفجوة بين الجنسين فى قوة العمل تبلغ ٢٦%، فى حين أن النساء يقضين وقتاً أطول من الرجال بمقدار ٢,٥% فى الرعاية الأسرية وشئون المنزل، وعالمياً تحصل النساء فى المتوسط على أجور أقل من الرجال بنسبة ٢٤%، كما أن ٧٥% من النساء العاملات فى المناطق النامية يعملن بوظائف غير نظامية ودون تأمين، وكل هذه الأمور تعيق تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة وحصولها على حقوقها. لذا يتعلق بالتمكين الاقتصادى للمرأة، تقليل الفجوة بين الجنسين

فى دفع الأجور، وزيادة فرص العمل للنساء، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، بالإضافة لإزالة الحواجز التى تعيق تقدم النساء، بدءاً من القوانين التمييزية، وصولاً إلى المشاركة غير العادلة فى تحمل أعباء المنزل والرعاية الأسرية(١٠). ومن المهم عند تناول قضية التمكين الاقتصادى للمرأة مراعاة الأبعاد الأخرى للتمكين وعلى رأسها العدالة الجغرافية ومراعاة الفروق العمرية، بحيث لايتم الانحياز لفئة معينة من الإناث دون الأخرى، مع التركيز فى إزالة المعوقات على الشرائح الأكثر فقراً والتى تتطلب تدخلاً مباشراً نظراً لعدم قدرة آليات السوق على إدماجها.

١) نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل:

تؤكد العديد من الدراسات أن نفاذ المرأة إلى التعليم وسوق العمل لهما تأثير إيجابى كبير على مستوى النمو الاقتصادى، وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن تقليص الفجوة بين الجنسين فى سوق العمل بنسبة ٢٥% بحلول عام ٢٠٢٥ سيؤدى إلى زيادة قوة العمل العالمية بنحو ٢٠٤ مليون عامل. وبافتراض ثبات معدل البطالة وكذلك معدل مشاركة الذكور فى قوة العمل، فإن ذلك سيؤدى بدوره إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى العالمى بنسبة ٣,٩% أى مايقدر بـ ٥,٨ تريليون دولار. كما أن زيادة مشاركتها فى سوق العمل تساعد على ترجمة النمو الاقتصادى إلى المزيد من المساواة بين الجنسين فى العديد من المجالات، فقد أثبتت الدراسات أن المرأة العاملة تميل إلى إنفاق دخلها على تعليم أطفالها وصحتهم بنسبة أكبر من الرجل(١١)، ولكن ليست كل أشكال مشاركة المرأة فى سوق العمل قادرة على تحقيق نفس الأثر الإيجابى، حيث ينطبق ذلك بشكل أكبر على مشاركتها فى القطاع الرسمى وفى الأعمال الدائمة مدفوعة الأجر، وهو مايؤكد على زيادة الحاجة إلى توفير فرص عمل أفضل للمرأة وهو مايمثل التحدى الأكبر للعديد من الدول الإفريقية. ولاتزال مشاركة الإناث فى سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما يلاحظ أن تمثيل المرأة فى القطاع غير الرسمى وشرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الرجل بكثير فى الحالات التى تعمل فيها المرأة مقابل أجر.

ويتضح من قراءة جدول (٣) أن إفريقيا جنوب الصحراء تأتى فى مقدمة المناطق الجغرافية من حيث معدل مشاركة المرأة فى قوة العمل والتى بلغت ٦٣,٥% عام ٢٠١٨ وهى أقل بنسبة ٩,٤%من معدل الذكور، تليها منطقة شرق آسيا والباسيفيك بنسبة بلغت ٥٩,٧% وهى أقل بنسبة ١٧,٣% عن معدل الذكور، ثم جاءت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى المركز الثالث بنسب بلغت (٥١,٨% ، ٧٧,٢%) لكل من معدل الإناث والذكور على التوالى، فى حين سجلت الدول العربية أدنى معدل لمساهمة الإناث فى قوة العمل بنسبة بلغت ٢٠,٤% وهى أقل بنسبة ٥٣,٤% من معدل الذكور والتى بلغت ٧٣,٨%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام فى الدول العربية فالإناث اللواتى يبدين رغبة فى الخروج إلى سوق العمل يواجهن صعوبات كبيرة فى النفاذ لفرص العمل سواء على ضوء الأوضاع الاقتصادية ومانفرضه من ارتفاع لمعدلات البطالة أو لطبيعة أسواق العمل مما ينعكس بدوره على مستويات البطالة التى تعتبر مرتفعة جداُ بالقياس بالمعدلات العالمية[١٢]، وبمتوسط عالمى بلغ ٤٨% وهو أقل بنسبة ٢٦,٩% عن معدل الذكور.

أما بالنسبة للتفاوت بين أقاليم القارة الإفريقية، جاء إقليم شرق إفريقيا فى مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل والتى بلغت ٦٦,٧%، يليها إقليم وسط إفريقيا (٦٠,٦%)، ثم إقليمى غرب إفريقيا وجنوبها (٥٧,٥%، ٥٤,٥%)، وأخيراً إقليم شمال إفريقيا (٢٢,٢%) ويرجع ذلك إلىإن ديناميكيات سوق العمل في المنطقة على مدى العقود الماضية لم تشجع على مشاركة المرأة في قوة العمل. فمن ناحية، انخفض عدد الوظائف المتاحة في القطاع العام في المنطقة مع ظهور سياسات التكيف الهيكلي، التي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي. ومن ناحية أخرى، لم يتم تعويض هذا الانخفاض من خلال زيادة كافية في فرص العمل في القطاع الخاص؛ حيث إن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى على مستوى العالم، وتوجه غالبية استثمارات المنطقة إلى القطاعات ذات المهارات المتدنية، التي تحتاج إلى رأس مال كبير، وهي قطاعات تقل فيها مشاركة المرأة[١٤].

جدول (٣) : بعض مؤشرات التمكين الاقتصادى للمرأة فى إفريقيا[١٣].

الدولة	نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل ٢٠١٨	مجموع معدل البطالة (نسبة الإناث إلى الذكور) ١٥سنة فأكثر ٢٠١٨	فجوة الدخل بين الذكور والإناث % أنثى /ذكر	الدولة	نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل ٢٠١٨	مجموع معدل البطالة (نسبة الإناث إلى الذكور) ١٥سنة فأكثر ٢٠١٨	فجوة الدخل بين الذكور والإناث % أنثى /ذكر	الدولة	نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل ٢٠١٨	مجموع معدل البطالة (نسبة الإناث إلى الذكور) ١٥سنة فأكثر ٢٠١٨	فجوة الدخل بين الذكور والإناث % أنثى /ذكر
الجزائر	١٤,٩	٢,١١	١٧,٩	توجو	٧٦,١	٠,٧٠	٦٠,٣	أنجولا	٧٥,٤	١,١	٧٣,٧
مصر	٢٢,٨	٢,٩٦	٢٥,٧	غرب أفريقيا	٥٧,٥	١,٢	٥٧,٥	الكاميرون	٧١,٢	١,٣٤	٧٠,٦
ليبيا	٢٥,٧	١,٦٥	٢٦,٥	بوروندي	٨٠,٤	٠,٥٥	١٣٧,٥	ج.أفريقيا الوسطى	٦٤,٧	١,٢	٦٦,٥
المغرب	٢١,٤	١,٢١	٢٥,١	جزر القمر	٣٧,٤	١,١٧	٥٩,٨	تشاد	٦٤,٨	١,٣٧	٦٧
السودان	٢٤,٥	٢,٥٢	٢٨,٥	جيبوتي	٥٤,٨	١,١٥	٦٨,٥	الكونغو	٦٦,٩	١,١٤	٧٥,٤
تونس	٢٤,١	١,٧٥	٢٨,٣	اريتريا	٧٤,١	١,١١	٦٩,٨	ج.الكونغو الديمقراطية	٦٠,٨	٠,٦٦	٧٤,٦
الصحراء الغربية	-	-	-	أثيوبيا	٧٤,٢	١,٨٥	٥٩,٧	غينيا الاستوائية	٥٥,٢	١,١١	٥٨,٦
شمال أفريقيا	٢٢,٢	٢	٢٥,٣	كينيا	٦٣,٦	٠,٩٨	٧٥	جابون	٤٣,٤	٢,٠١	٥٥,٧
بنين	٦٩,٢	١,١	٧٧,٤	مدغشقر	٨٣,٦	١,٢	٦٦,٢	ساوتومي وبرنسيب	٤٣,٣	٢,٤	٤٥,٩
بوركينافاسو	٥٨,٥	٢,٣٢	٦٤,٣	ملاوي	٧٢,٩	١,٤٢	٦٦,١	وسط أفريقيا	٦٠,٦	١,٣٧	٦٥,٣
كيب فرد	٦٥,١	١,٠٨	٧٣,٧	موريشيوس	٤٥	٢,١	٤٥,٤	بتسوانا	٦٦,٢	١,٤٥	٧٩,٤
كوت ديفوار	٤٨,٣	١,٥٥	٣٣,٤	مايوتي	-	-	-	ليسوتو	٥٩,٨	١,٣	٦٨,٣
غمبيا	٥١,٧	١,٨٨	٣٦,٥	موزمبيق	٧٧,٥	١,٠٦	٨٠,٣	ناميبيا	٥٦,٢	١,١٤	٨٤,٩
غانا	٦٣,٦	١	٣٢,٨	رينيون	-	-	-	ج.جنوب أفريقيا	٤٨,٩	١,١٧	٦٢,١
غينيا	٦٤,١	٠,٥٩	٧٣,١	رواندا	٨٤,٢	١	٧٧	إسواتينى (سوازيلاند)	٤١,٤	١,١٥	٥٩,٦
غينيا بيساو	٦٧,٣	١,٠٨	٦٨,٩	سيشل	-	-	-	إقليم جنوب أفريقيا	٥٤,٥	١,٢٤	٧٠,٩
ليبيريا	٥٤,٧	١,٠٥	١٠٢	ج. السودان	٧١,٨	١,٢١	٧٨,٢	أفريقيا جنوب الصحراء	٦٣,٥	١,١٦	٦٦,٦
مالي	٦١,٣	١,٣٨	٥٠,١	الصومال	١٩,١	١,١٣	-	الدول العربية	٢٠,٤	٢,٤٦	٢١,١
موريتانيا	٢٩,٢	١,٤٢	٣٦,٩	تنزانيا	٧٩,٤	١,٦	٧٦,٧	أوروبا وأسيا الوسطى	٤٥,٢	١,٠٩	٥١,٢
النيجر	٦٧,٣	٠,٥	٦,٦	أوغندا	٦٧,٢	١,٥	٥٦,٦	جنوب آسيا	٢٥,٩	١,٧٤	٢٤,٧
نيجيريا	٥٠,٦	١,١٢	٧٣,٩	زامبيا	٧٠,٨	٠,٩٢	٧٢,٣	شرق أسيا والباسيفيك	٥٩,٧	٠,٨١	٦٤,٢
السنغال	٣٥,٢	١,٢٤	٤٩,٤	زيمبابوي	٧٨,٦	١,٢٣	٧٤	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٥١,٨	١,٣١	٥٤,٦
سيراليون	٥٧,٧	٠,٦٩	٨١,٢	شرق أفريقيا	٦٦,٧	١,٢٥	٦٨,٤	**العالم**	**٤٨**	**١,٢٤**	**٥٥,٨**

أما على مستوى الدول يتضح من قراءة الجدول (٣) والشكل (٤) أن ثمان دول سجلت نسب مشاركة المرأة فى قوة العمل بلغت ٧٥% فأكثر وهى: رواندا، مدغشقر، بوروندى، تنزانيا، زيمبابوى، موزمبيق، توجو وأنجولا، فى حين سجلت عشرون دولة نسب تتراوح بين ٦٠ – < ٧٥% هى: أثيوبيا، أريتريا، ملاوى، جنوب السودان، الكاميرون، زامبيا، بنين، غينيا بيساو، النيجر، أوغندا، الكنغو، بتسوانا، كيب فرد، تشاد، غينيا، ج .إفريقيا الوسطى، كينيا، غانا، مالى وج. الكنغو الديمقراطية وسجلت أحدى عشرة دولة نسب تتراوح بين ٤٥ – < ٦٠% وهى:بوركينافاسو، كوت ديفوار، ليبيريا، نيجيريا، سيراليون، جيبوتى، موريشيوس، غينيا الأستوائية، ليسوتو، ناميبيا وج. جنوب إفريقيا، ويرجع ارتفاع معدلات مشاركة المرأة فى معظم هذه الدول إلى ارتفاع معدلات الفقر حيث تشارك الإناث فى أنشطة الكفاف (الزراعة) لمساعدة الأسرة، كما يلاحظ تركزها بصورة زائدة فى القطاعات التى تتسم بانخفاض المكانة والأجور[١٥]، وقد سجلت باقى الدول نسباً تقل عن ٤٥% ولم تتوفر بيانات عن الصحراء الغربية، سيشل، مايوتى ورينيون.

٢) البطالة بين الإناث:

يتضح من قراءة جدول (٣) الفجوة الكبيرة بين الإناث والذكور فى معدل البطالة فى الدول العربية والتى بلغت أكثر من ضعف البطالة لدى الذكور، حيث سجلت ٢,٤٦ أنثى لكل ذكر وهى تكاد تقترب من ضعف المعدل العالمى الذى بلغ ١,٢٤ أنثى لكل ذكر عام ٢٠١٨، وهذه النسبة الكبيرة للإناث فى المنطقة العربية تمثل فاقداً كبيراً فى رأس المال العربى، وتؤدى للكثير من المظاهر غير المرغوب فيهاعلى المستوى الاجتماعى، كالزواج المبكر. ووفقاً لدراسة أجراها معهد ماكينزى العالمى، فإنه إذا شاركت المرأة فى العمل بمقدار مماثل تماماً للرجل، يزيد الناتج الإجمالى العالمى بمقدار ٢٨ تريليون دولار أمريكى، أى زيادة بنسبة ٢٦% عن الزيادة المتوقعة إذا ظلت نسب مشاركة المرأة كما هى. وبالنظر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن سد الفجوة بين الجنسين فى معدلات المشاركة فى أسواق العمل يمكن أن يزيد الناتج الإجمالى لهذه المنطقة بواقع ٤٧%[١٦].

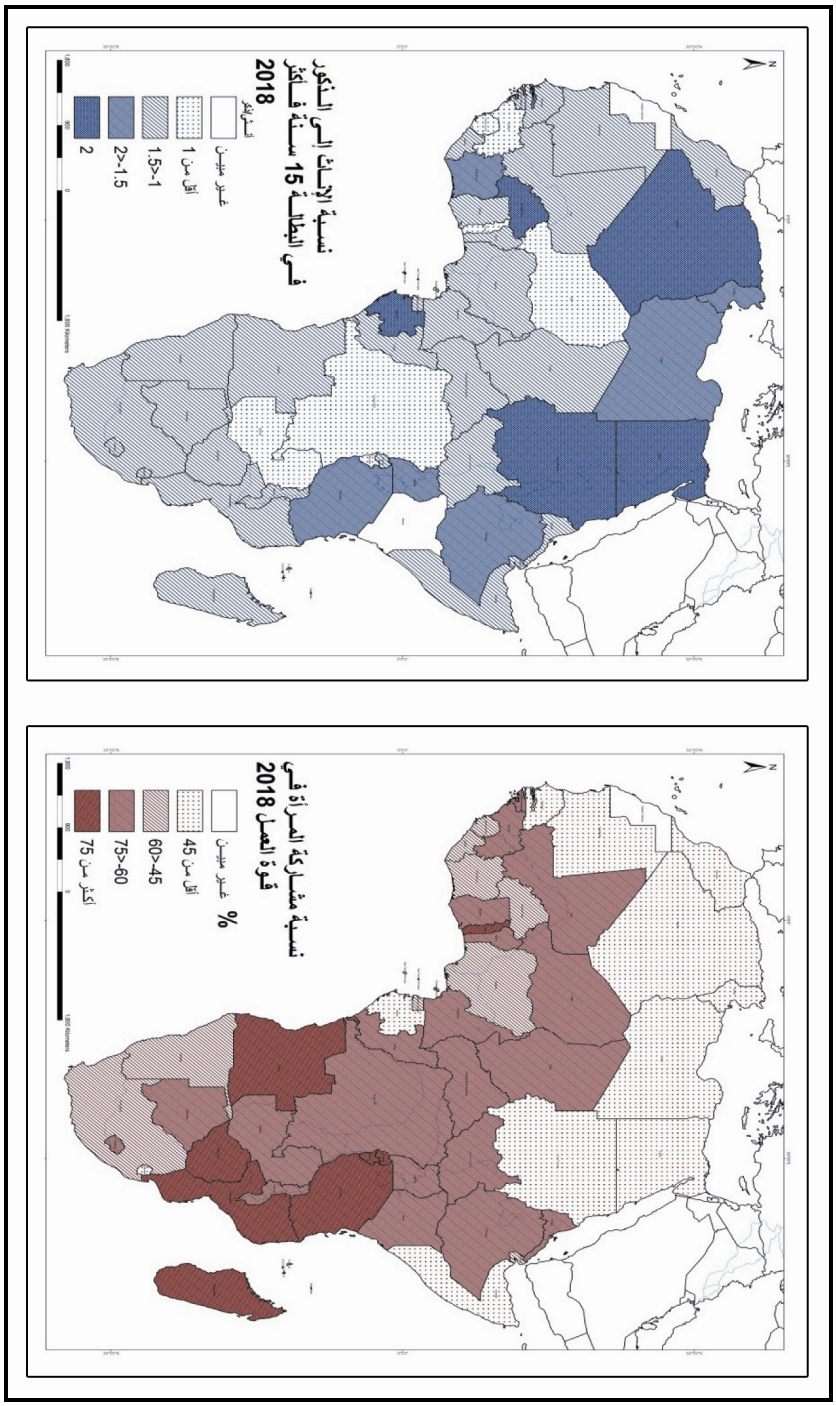
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 2018
%
غير متوفر
أقل من 45
60>45
75>60
أكثر من 75
نسبة الإناث إلى الذكور في البطالة 15 سنة فأكثر 2018
غير متوفر
غير متوفر
أقل من 1
1.5>1
2>1.5
2

شكل (٤)

كما ترتفع معدلات البطالة بين الإناث عنها بين الذكور فى جنوب آسيا فهى تكاد تقترب من ضعف البطالة لدى الذكور حيث بلغت ١,٧٤ أنثى لكل ذكر، أما باقى المناطق تزيد معدلات البطالة قليلاً بين الإناث عنها بين الذكور، وتعتبر منطقة شرق آسيا والباسيفيك المنطقة الوحيدة التى ارتفعت فيها معدلات البطالة بين الذكور عنها بين الإناث، حيث بلغت ٠,٨١ أنثى لكل ذكر.

أما بالنسبة للتفاوت بين أقاليم القارة الإفريقية، جاء إقليم شمال إفريقيا فى مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث معدلات البطالة بين الإناث عنها بين الذكور والتى بلغت ٢ أنثى لكل ذكر، يليها إقليم وسط إفريقيا (١,٣٧ أنثى لكل ذكر)، ثم إقليمى شرق إفريقيا وجنوبها (١,٢٥، ١,٢٤ أنثى لكل ذكر)، وأخيراً إقليم غرب إفريقيا (١,٢ أنثى لكل ذكر).

أما على مستوى الدول يتضح من قراءة جدول (٣) وشكل (٤) السابقين أنسبعة دول سجلت معدل بطالة بين الإناث تزيد على ضعف معدل البطالة لدى الذكور (٢ أنثى/ ذكر فأكثر) وهى :ثلاثة دول فى إقليم شمال إفريقيا (مصر، السودان والجزائر)، وبوركينافاسو فى إقليم غرب إفريقيا، وموريشيوس فى إقليم شرق إفريقيا، ودولتان فى إقليم وسط إفريقيا (جابون وساوتومى وبرنسيب)، وقد سجلت مصر أعلى معدل للبطالة بين دول القارة الإفريقية حيث اقتربت بطالة الإناث من ثلاثة أمثال بطالة الذكور، حيث بلغت ٢,٩٦ أنثى لكل ذكر، ويرجع ذلك إلى ظروف العمل بالنسبة للمرأةفى سوق العمل بالأخص فى القطاع الخاص غير الرسمى والذى تحرم فيه المرأة من الحماية التعاقدية وحقوق العمل والمزايا الخاصة أضف إلى ذلك تأثير العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها فى العمل[١٧]، كما أشار تقرير البنك الدولى فى دراسة عن التمكين الاقتصادى للمرأة إلى أن النساء يقضين وقتاً أطول من الرجال فى البحث عن وظيفة، إذ أن ٣٨% من الإناث العاطلات ينتظرن ثلاثة أعوام على الأقل حتى يحصلن على وظيفة، مقابل ١٨% للذكور العاطلين، وتفسر صعوبة العثور على وظيفة ذات أجر سبب عزوف الكثير من النساء عن البحث عن وظيفة، واضطرارهن للعمل غير الرسمى أو بدون أجر الذى يفتقر فى الغالب إلى ظروف العمل اللائقة، أو إلى أنشطة حد الكفاف التى تقل احتمالات

نموها[١٨]، فى حين سجلت خمسة دول نسب بطالة تتراوح بين ١,٥ – < ٢ أنثى/ذكر وعددها سبعة دول هى: دولتان فى إقليم شمال إفريقيا (ليبيا وتونس)، وكوت ديفوار وغمبيا فى إقليم غرب إفريقيا، وثلاثة دول فى إقليم شرق إفريقيا (أثيوبيا وتنزانيا وأوغندة)، ومازالت هذه الدول بعيدة جداً عن تحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين فى خلق فرص العمل والقضاء على البطالة. وسجلت أحدى وثلاثون دولة نسب تتراوح بين ١ – < ١,٥ أنثى/ذكر وهى: المغرب فى إقليم شمال إفريقيا، وتسعة دول فى إقليم غرب إفريقيا (بنين، كيب فرد، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالى، موريتانيا، نيجيريا، السنغال)، وعشرة دول فى إقليم شرق إفريقيا (جزر القمر، جيبوتى، أريتريا، مدغشقر، ملاوى، موزمبيق، رواندا، جنوب السودان، الصومال وزيمبابوى)، ستة دول فى إقليم وسط إفريقيا (أنجولا، الكاميرون، ج. إفريقيا الوسطى، تشاد، الكنغو وغينيا الأستوائية)، وجميع دول إقليم جنوب إفريقيا، ومازالت هذه الدول بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين فى خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.أما باقى الدول فقد سجلت معدلات بطالة للإناث تقل عن معدلات بطالة الذكور وعددها ثمانى دول فقط هى: غينيا، النيجر، سيراليون، توجو، بوروندى، كينيا، زامبيا وج. الكنغو الديمقراطية، وهذه الدول قريبة من تحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين فى خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.

٣) عدم المساواة فى الدخل:

يرتبط عدم المساواة بين الجنسين ارتباطاً مباشراً بعدم المساواة فى توزيع الدخل، وهو ما يمكن أن يؤدى بدوره إلى إضعاف استدامة النمو فى أى بلد. ويساهم حصول المرأة على أجر أقل من الرجل مساهمة مباشرة فى عدم المساواة فى توزيع الدخل، كما أن اتساع فجوة معدلات المشاركة فى القوى العاملة بين الرجال والنساء يؤدى إلى عدم المساواة فى الأجر المكتسب، وتفاوت معاشات التقاعد والمدخرات. ويمكن أن يؤدى سد فجوة الأجور بين الجنسين إلى زيادة المساواة فى توزيع الدخل الكلى.

يتضح من قراءة جدول (٣) الفجوة الكبيرة بين الإناث والذكور فى الدخل فى الدول العربية حيث يبلغ دخل الأنثى نحو ٢١,١% فقط من دخل الرجل، تليها منطقة جنوب أسيا حيث يبلغ دخل الأنثى أقل من ربع دخل الرجل، فى حين سجلت منطقة شرق أسيا والباسيفيك أعلى متوسط لدخل المرأة يقترب من ثلثىدخل الرجل (٦٤,٢%) تليها منطقتى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وأوروبا ووسط أسيا وبنسب تزيد قليلاً عن نصف دخل الرجل (٥٤,٦%، ٥١,٢%) لكل منها على الترتيب، وبصفة عامة يلاحظ انخفاض دخل المرأة مقارنة بدخل الرجل والذى بلغ ٥٥,٨% من متوسط دخل الرجل كمتوسط عالمى.

أما بالنسبة للتفاوت بين أقاليم القارة الإفريقية، جاء إقليم شمال إفريقيا فى مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث نسبة فجوة الدخل بين المرأة والرجل، حيث بلغ دخل المرأة ٢٥,٣% فقط من دخل الرجل، يليها إقليم غرب إفريقيا (٥٧,٥% من دخل الرجل)، ثم إقليمى وسط إفريقيا وشرقها (٦٥,٣%، ٦٨,٤% من دخل الرجل)، فى حين سجل إقليم جنوب إفريقيا أعلى متوسط بين أقاليم القارة الإفريقية والذى يقترب من ثلاثة أرباع دخل الرجل (٧٠,٩% من دخل الرجل).

أما على مستوى الدول يتضح من قراءة جدول (٣) وشكل (٥) أن دولتان فقط حققتا ارتفاع متوسط دخل المرأة مقارنة بالرجل وهما بوروندى حيث يرتفع دخل المرأة بنسبة ١٣٨,٥% مقارنة بدخل الرجل، وليبيريا حيث يبلغ متوسط دخل المرأة ١٠٢% من دخل الرجل، كما قاربت عشرة دول من تقليص فجوة الدخل بين الإناث والذكور حيث يتراوح متوسط دخل المرأة بين ٧٥ – < ١٠٠% من دخل الرجل وهم: دولتان فى إقليم جنوب إفريقيا (ناميبيا وبتسوانا)، دولتان فى إقليم غرب إفريقيا (بنين وسيراليون)، وخمسة دول فى إقليم شرق إفريقيا (موزمبيق، كينيا، رواندا، جنوب السودان وتنزانيا)، والكنغو فى إقليم وسط إفريقيا. ولكن مازال هناك ست وعشرون دولة بعيدة عن تقليص فجوة الدخل بين الإناث والذكور حيث يتراوح متوسط دخل المرأة بين ٥٠– < ٧٥% من دخل الرجل وهى: سبعة دول فى إقليم غرب إفريقيا (كيب فرد، غينيا، نيجيريا، بوركينافاسو، غينيا بيساو، مالى

وتوجو)، وتسعة دول فى إقليم شرق إفريقيا (زامبيا، زيمبابوى، جيبوتى، جزر القمر، أثيوبيا، أوغندا، أريتريا، مدغشقر وملاوى)، وسبعة دول فى إقليم وسط إفريقيا (أنجولا، الكاميرون، وج. الكنغو الديمقراطية، ج. إفريقيا الوسطى، غينيا الأستوائية، جابون وتشاد)، وثلاثة دولفى إقليم جنوب إفريقيا (ليسوتو، إسواتينى وج. جنوب إفريقيا). أما باقى الدول فهى بعيدة جداً عنتقليص فجوة الدخل بين الإناث والذكور حيث يقل متوسط دخل المرأة عن ٥٠% وعددها أربعة عشر دولة تضم جميع دول إقليم شمال إفريقيا والتى لايزيد متوسط دخل الفرد فى أى منها عن ٢٨,٥% من دخل الرجل، وستة دول فى إقليم غرب إفريقيا (كوت ديفوار، غمبيا، غانا، موريتانيا، النيجر والسنغال)، وموريشيوس وساوتومى وبرنسيب، وقد سجلت النيجر أعلى مؤشر لعدم المساواة فى الدخل بين الإناث والذكور حيث لايتجاوز دخل المرأة ٦,٦% من دخل الرجل.

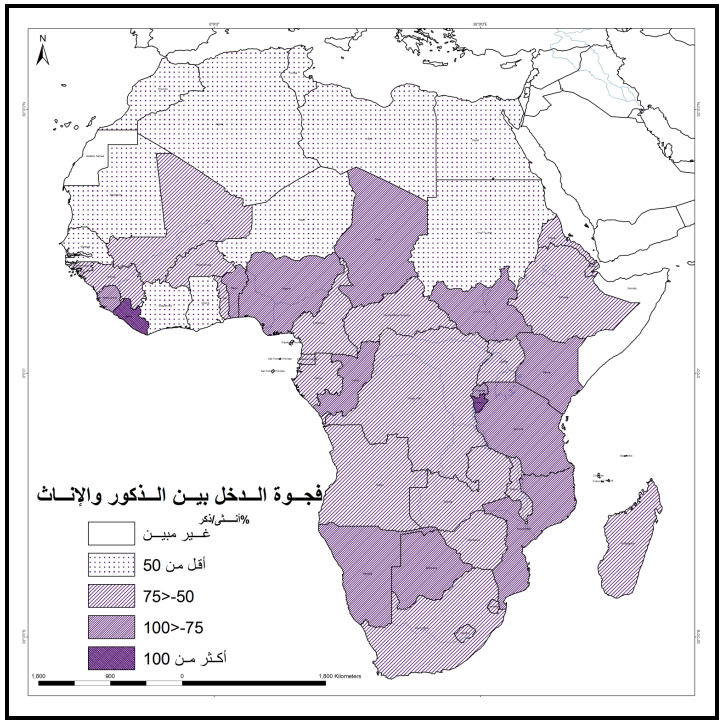

شكل (٥)

المحور الثالث – بعض مؤشرات التمكين السياسى للمرأة الإفريقية :

التمكين السياسى هو عملية معقدة تتطلب تبنى سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد فى استخدام موارد المجتمع وفى المشاركة السياسية تحديداً. ليس القصد من التمكين المشاركة فى النظم القائمة كما هى عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية فى الشأن العام وإدارة البلاد وفى كل مؤسسات صنع القرار(١٩). من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، بما فى ذلك التمثيل النيابى على المستويين الوطنى والمحلى، ومنع التمييز ضد المرأة فى تقلد المناصب القيادية فى المؤسسات التنفيذية والقضائية وتهيئة النساء للنجاح فى هذه المناصب.

تمثل المشاركة المتزايدة للنساء فى العمل السياسى عاملاً محورياُ للإرتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فالمرأة المشاركة فى العمل السياسى تدافع يالأكثر عن حقوق النساء والأطفال والأسرة. وعلى الرغم من اتخاذ كثير من التدابير وعلى رأسها كوتا النساء لتسهيل النفاذ إلى البرلمانات الوطنية والمحلية فى الغالبية العظمى من الدول، إلا أن هذا مازال غير كافياً للتصدى للتفاوت القائم على أساس النوع، وذلك لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بكيفية النظر لقضية تخصيص مقاعد للنساء، وهل هو مجرد إجراء لاستكمال ترتيبات دستورية أم مجرد خطوة فى إطار رؤية متكاملة تتعامل مع كافة جوانب قضية المساواة بين النساء والرجال(٢٠).

وقد قدمت المادة (١) من اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" فى ١٧ ديسمبر عام ١٩٧٩ تعريفاً محدداً للتمييز على أساس الجنس، وتضمنت المادة ٧ من الاتفاقية بنود تفصيلية تطالب فيها الدولة باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الحياة السياسية والعامة للدولة، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل الحق فى:

- التصويت فى جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التى ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.
- المشاركة فى صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفى شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
- المشاركة فى جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التى تعنى بالحياة العامة والسياسية للدولة[٢١].

يتضح من قراءة جدول (٤) انخفاض نسبة مشاركة الإناث فى البرلمان على المستوى العالمى فهى تنخفض عن ربع أعضاء البرلمان (٢٤,١%) وقد سجلت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى أعلى نسبة لمشاركة المرأة فى البرلمان تقترب من ثلث المقاعد (٣١%)، تليها منطقتى إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وأسيا الوسطى (٢٣,٥%، ٢١,٢%)، فى حين سجلت منطقة شرق أسيا والباسيفيك مايزيد قليلاً عن خمس المقاعد فى البرلمان (٢٠,٣%)، وقد سجلت الدول العربية وجنوب أسيا أدنى نسبة لمشاركة المرأة فى البرلمان بلغت ١٨,٣%، ١٧,١% لكل منها على الترتيب.

أما بالنسبة للتفاوت بين أقاليم القارة الإفريقية، جاء إقليمى شرق إفريقيا وجنوبها فى مقدمة أقاليم القارة الإفريقية من حيث نسبة مشاركة الإناث فى البرلمان والتى بلغت ٢٧,٤%، ٢٥,١٦% على الترتيب، ثم إقليم شمال إفريقيا (٢٢,٢%)، فى حين سجل إقليمى وسط إفريقيا وغربها أدنى نسبة لمشاركة الإناث فى البرلمان بلغت ١٧,٣١%، ١٥,١٣%.

أما على مستوى الدول يتضح من قراءة جدول (٤) وشكل (٦) أن ثلاثة دول فقط حققت ارتفاع نسبة مشاركة الإناث فى البرلمان ٤٠% فأكثر وهما رواندا التى سجلت أعلى نسبة مشاركة للمرأة على مستوى العالم بلغت ٥٥,٧%، ويرجع ذلك إلى

وجود عوامل خارجية ساعدت المرأة فى رواندا فى تحقيق ذلك، حيث إن الحروب التدميرية التى أدت لوفاة العديد من الرجال حتى وصلت النساء إلى ٧٠%، الدور الرئيسي فى النجاح هو اتحاد النساء سويا، النساء هن من قمن بالدور الأول لإنقاذ الوطن، ومن خلال عملهن معاً وصلن إلى تحقيق العديد من حقوقهن، كما أن الدستور الرواندى أقر نسبة ٣٠% كوتة من المناصب السياسية والحكومية للمرأة، مما ساهم فى إحداث تغيير فى الساحة السياسية على المستوى المحلى والقومي، فضلاً عن دعم الإرادة السياسية، كما أقامت الدولة آليات لتحقيق المساواة من خلال إنشاء وزارة للنوع الاجتماعى، إلى جانب مجالس للمرأة على مستوى جميع المحافظات، حيث أنهم بدأوا من المحافظات وصولاً لمجلس قومى للمرأة فى رواندا(٢٢). وج. جنوب إفريقيا والسنغال (٤١,٨%) لكل منها، وقد حققت عشرة دول نسب مشاركة الإناث فى البرلمان تتراوح بين ٣٠ – < ٤٠% وهى: دولتان فى إقليم شمال إفريقيا (تونس والسودان)، وتعتبر تونس من أكثر الدول العربية التى نظمت حقوق النساء واعترفت بها منذ بداية الاستقلال الذى أعلن فى ٢٠ آذار ١٩٥٦م، وتعد تونس فى طليعة الدول العربية المطبقة لنظام الكوتا حيث بلغت نسبة النساء فى برلمان ٢٠٠٤ نحو ٢٢,٨%، وفى أول انتخابات بعد الثورة سنة ٢٠١١ شاركت المرأة التونسية فى الحياة السياسية وبلغت نسبة المترشحات على القائمة ٤٨% ولكنهن شغلن فقط نسبة ٢٧% ورغم إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين فى دستور عام ٢٠١٤ فقد بقى حضور المرأة التونسية فى الساحة السياسية دون المستوى المطلوب حيث بلغت نسبتهم ٣١,٣% عام ٢٠١٨(٢٣)، أما المشاركة السياسية للمرأة السودانية فقد مرت بمرحلتين : الأولى إقترنت بإقرار الحقوق السياسية وانحصرت فى الإعتراف بحق الانتخاب وفى ممارسته خاصة من طرف الرجال دون النساء، وفى هذه المرحلة كان الإقتراع فى معظم الحالات مقيد وغير معمم على كافة المواطنات والمواطنين. والمرحلة الثانية بدأت مع ظهور النقابات والمنظمات الاجتماعية والنسائية وفى هذه المرحلة تحول الاقتراع من اقتراع مقيد إلى إقتراع عام وشمل حق الانتخاب للنساء والرجال بدون استثناء. كما

ضمت ستة دول فى إقليم شرق إفريقيا (بوروندى، أثيوبيا، موزمبيق، تنزانيا، أوغندا وزيمبابوى)، أنجولا فى إقليم وسط إفريقيا، وناميبيا فى إقليم جنوب إفريقيا، وهذه الدول هى التى حققت توصية مؤتمر بيكين عام ١٩٩٥ والتى أوصت أن تكون نسبة النساء ٣٠% فى المجالس التشريعية الوطنية والتى ستكون لها مساهمتها وأثرها على هيمنة الرجال فى القرارات السياسية[٢٤]، ولكن فقط ١٣ دولة إفريقية فقط هى التى استطاعت تحقيق الهدف كما أن هذه الدول قريبة من تحقيق أهداف أجندة إفريقيا ٢٠٦٣.

سجلت أثنتى عشرة دولة نسب مشاركة الإناث فى البرلمان تتراوح بين ٢٠ – < ٣٠% وهى : الجزائر فى إقليم شمال إفريقيا، ويرجع ضعف تمثيل النساء فى البرلمان إلى ضعف حضورهن فى القائمات الانتخابية للأحزاب السياسية، وكذلك ضعف الإرادة السياسية للسلطات العليا للدولة الجزائرية، وقد أقرت الجزائر نظام الحصص فى نيسان ٢٠١١، وذلك بإلزام الأحزاب السياسية الجزائرية تقديم قوائم حزبية تحتل فيها النساء مانسبته ٣٠% على الأقل وإلا ترفض القائمة[٢٥]، كما تضم ثلاثة دول فى إقليم غرب إفريقيا (كيب فرد، غينيا وموريتانيا)، وستة دول فى إقليم شرق إفريقيا (جيبوتى، أريتريا، كينيا، سيشل، ج. جنوب السودان والصومال)، والكاميرون فى إقليم وسط إفريقيا، وليسوتو فى إقليم جنوب إفريقيا، أما باقى الدول فتنخفض نسب مشاركة الإناث فى البرلمان عن ٢٠%، وعددها ٢٨ دولة هى: ثلاثة دول فى إقليم شمال إفريقيا (مصر، ليبيا والمغرب)، وأحدى عشرة دولة فى إقليم غرب إفريقيا (بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غمبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالى، النيجر، نيجيريا، سيراليون وتوجو)، وخمسة دول فى إقليم شرق إفريقيا (جزر القمر، مدغشقر، ملاوى، موريشيوس وزامبيا)، وسبعة دول فى إقليم وسط إفريقيا (ج. إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، ج. الكنغو الديمقراطية، غينيا الأستوائية، جابون وساوتومى وبرنسيب)، وبوتسوانا وإسواتينى فى إقليم جنوب إفريقيا.

جدول (٤) : بعض مؤشرات التمكين السياسى للمرأة فى إفريقيا[٢٦].

الدولة	نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان ٢٠١٨	الدولة	نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان ٢٠١٨
الجزائر	٢١,٣	موزمبيق	٣٩,٦
مصر	١٤,٩	رينيون	--
ليبيا	١٦	رواندا	٥٥,٧
المغرب	١٨,٤	سيشل	٢١,٢
السودان	٣١	ج. السودان	٢٦,٦
تونس	٣١,٣	الصومال	٢٤,٣
الصحراء الغربية	–	تنزانيا	٣٧,٢
شمال أفريقيا	٢٢,٢	أوغندا	٣٤,٣
بنين	٧,٢	زامبيا	١٨
بوركينافاسو	١١	زيمبابوي	٣٤,٣
كيب فرد	٢٠,٨	شرق أفريقيا	٢٧,٤
كوت ديفوار	٩,٢	أنجولا	٣٠,٥
غمبيا	١٠,٣	الكاميرون	٢٩,٣
غانا	١٢,٧	ج. أفريقيا الوسطى	٨,٦
غينيا	٢١,٩	تشاد	١٥,٣
غينيا بيساو	١٣,٧	الكونغو	١٤
ليبيريا	١١,٧	ج. الكونغو الديمقراطية	٨,٢
مالي	٨,٨	غينيا الاستوائية	١٨
موريتانيا	٢٠,٣	جابون	١٧,٤
النيجر	١٧	ساوتومي وبرنسيب	١٤,٥
نيجيريا	٥,٨	وسط أفريقيا	١٧,٣١
السنغال	٤١,٨	بتسوانا	٩,٥
سيراليون	١٢,٣	ليسوتو	٢٢,٧
توجو	١٧,٦	ناميبيا	٣٩,٧
غرب أفريقيا	١٥,١٣	ج. جنوب أفريقيا	٤١,٨
بوروندي	٣٨,٨	إسواتيني (سوازيلاند)	١٢,١
جزر القمر	٦,١	إقليم جنوب أفريقيا	٢٥,١٦
جيبوتي	٢٦,٢	أفريقيا ج. الصحراء	٢٣,٥
اريتريا	٢٢	الدول العربية	١٨,٣
أثيوبيا	٣٧,٣	أوروبا وأسيا الوسطى	٢١,٢
كينيا	٢٣,٣	جنوب آسيا	١٧,١
مدغشقر	١٩,٦	شرق أسيا والباسيفيك	٢٠,٣
ملاوي	١٦,٧	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٣١
موريشيوس	١١,٦	**العالم**	**٢٤,١**
مايوتي	--		

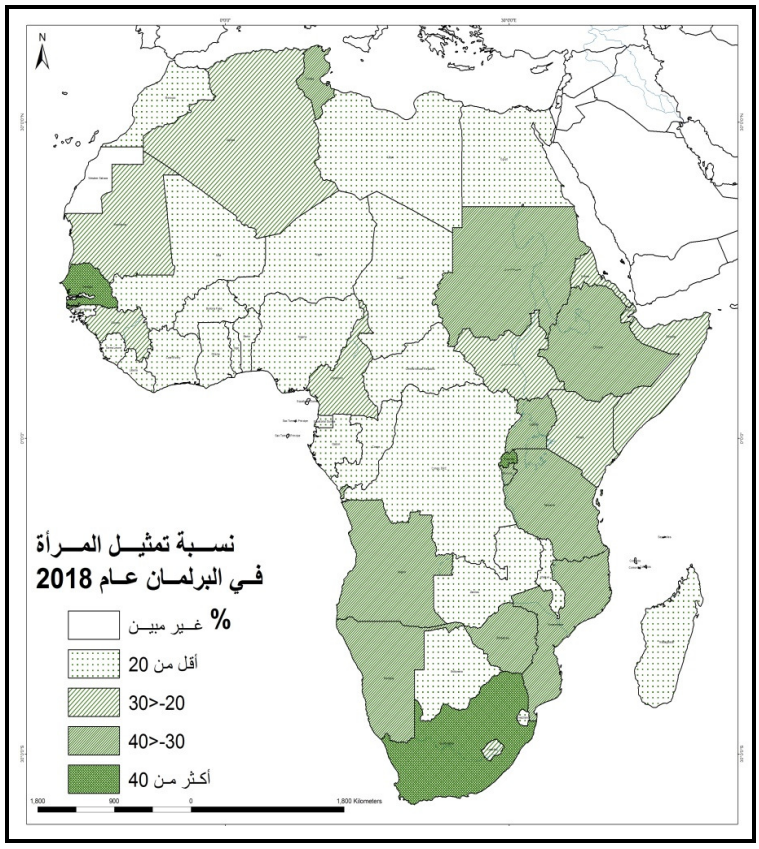

شكل (٦)

مما سبق يتضح أنه لاتزال النساء فى كثير من الدول الإفريقية تواجهن صعوبات فى ممارسة حق الانتخاب بسبب العوائق الثقافية والدينية والذكورية والاقتصادية، بالإضافة إلى الافتقار إلى الموارد المالية وارتفاع معدلات الأمية ومحدودية الوصول إلى التعليم واختيار المهن والعبء المضاعف للأعمال المنزلية والالتزامات المهنية، ولاتزال تواجهن صعوبة فى دخول مؤسسات الحكم، وتفشل الأحزاب السياسية باختيارهن كمرشحات، ويعكس الناخبون الصور النمطية للنوع الاجتماعى فى المجتمع، ويتصرفون وفقاً لها من خلال اختيارهم للرجال، وحتى بعد دخولهن إلى المؤسسات التشريعية، تواجه النساء عقبات جديدة تحد من قدرتهن على أداء وظائفهن.

الخلاصة:

أوضحت الدراسة السابقة أن هناك العديد من التحديات التي تواجه دول القارة الإفريقية فيما يتعلق بتمكين المرأة الإفريقية لذا يجب على دول القارة الأفريقية أن تسعى إلى تحقيق الآتي:

- الاهتمام بتعليم الإناث والقضاء على معدلات الأمية المرتفعة وذلك من خلال حملات التوعية بأهمية تعليمهن وأثر ذلك على الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.
- استصدار قرار سياسي افريقى جماعى موحد يقضى بالعمل الجاد على المستويين الرسمى والشعبى، وتضافر كل الجهود، ورصد كل الامكانيات والاموال اللازمة وتخصيص الاجهزة الملائمة، وسن القوانين والتشريعات المناسبة من أجل القضاء على مشكلة الأمية خاصة بين الإناث فى افريقيا.
- الاهتمام بدراسة التباينات بين الشرائح الاجتماعية وخاصة المهمشة والتى تتسع بينها فجوة المساواة بين الجنسين.
- بناء نظام متكامل في مجال الصحة والسكان لدعم اتخاذ القرار على كافة المستويات فيما يتعلق بتحسين الأوضاع الصحية للمرأة الإفريقية.
- تقليل الفجوة بين الجنسين فى دفع الأجور، وزيادة فرص العمل للنساء، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، بالإضافة لإزالة الحواجز التى تعيق تقدم النساء.
- سد الفجوة بين الجنسين فى معدلات المشاركة فى أسواق العمل.
- المساواة بين الجنسين فى خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.
- اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الحياة السياسية والعامة للدولة.
- منع التمييز ضد المرأة فى تقلد المناصب القيادية فى المؤسسات التنفيذية والقضائية وتهيئة النساء للنجاح فى هذه المناصب.

هوامش الدراسة

(١) رياض بن جليلى، تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية، مجلة جسر التنمية، العدد ٧٢، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ٢٠٠٨، ص ٢.

(٢) عاشور فضيلة، سمية سعال، معيقات تمكين ومشاركة المرأة التامة فى التنمية، ص ٢. على موقع: https//www.academia.edu

(٣) ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة فى المجتمع العراقى: دراسة ميدانية فى جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد ٢، ٢٠١٦، ص ٢. على موقع: www.uobabylon.edu.iq

(٤) إيمان عكور، التمكين الاقتصادى للمرأة الواقع والافاق وزارة العمل الأردنية نموذجاً، منظمة العمل العربية، ص ٨. على موقع:
https//alolabor.org/wp-content/uploads/2016/01

(٥) سمر الباجورى، تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة فى إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطى العربى، المجلد الثانى، العدد الخامس (الجزائر مارس ٢٠١٩)، ص ص ١٢٣-١٢٤.

(٦) المجلس القومى للسكان، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ الرؤية ومحاور العمل، الطبعة الأولى، مارس ٢٠١٧، ص ٢٠.

(7) Longwe, S.H, Education for Women's empowerment or schooling for Women's subordinations? In journal of Gender & Development, Vol. 6, Issue 2: Gender, Education and Training, 1998, pp. 19-26. Published online: 1 July, 2010.

(8) UNDP, Human Development Report 2019, Beyond income, beyond averages, beyond today: Inequalities in human development in the 21st century, New York, 2019, pp. 334-337.

(9) Ibid.

(10) empowerwomen.org/ar/who-we-are/initatives/sg-high-level-panel-on-womens-econ

(١١) سامى العوادى، منى عزت، منى عباس فاضل، تحولات سوق العمل وانعكاساتها على حقوق المرأة العاملة فى تونس ومصر والبحرين، مؤسسة فريدريش إيبرت، بدون تاريخ، ص ٩.

(12) UNDP, Op. Cit., pp. 313-319, 329-331.
(١٣) هبة عبد المنعم، سفيان معلول، محددات مشاركة المرأة فى القوى العاملة فى الدول العربية، صندوق النقد العربى، دراسات اقتصادية العدد ٤٨، أبو ظبى الإمارات العربية، ٢٠١٨، ص ص ٢١-٢٢.
(١٤) منظمة التعاون والتنمية االقتصادية (OECD)، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨، ص ٣٢.
(١٥) كاترين يلبورغ، مونيك نوياك، كالبانا كوتشار وآخرون، المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلى من المساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولى، إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شئون المالية العامة، صندوق النقد الدولى، سبتمبر ٢٠١٣، ص ٧.
(١٦) منظمة المرأة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: دراسة استرشادية – ملخص تنفيذى، ص ص ٨-٩. يوم ٢٠٢٠/٣/١٣ على موقع: www.arabwomenor9.org.st
(١٧) الجامعة الأمريكية فى القاهرة، البرنامج البحثى حول المرأة والعمل: أوراق سياسات، مركز البحوث الإجتماعية ٢٠٠٩ ، ص ٤.
(١٨) مجموعة البنك الدولى، دراسة عن التمكين الاقتصادى للمرأة: مايو ٢٠١٨، البنك الدولى للإنشاء والتعمير، واشنجتون ٢٠١٨، ص ص ٦١-٦٢..
(١٩) ريهام بهى، التمكين الاقتصادى والاجتماعى وأثره على المشاركة السياسية للمرأة: خبرات دولية، المشاركة السياسية للمرأة، تحرير هويدا عدلى، مؤسسة فريدريش إيبرت، مصر، ٢٠١٧، ص ٧٩.
(٢٠) هويدا عدلى، منى عزت، أحمد فوزى، ريهام باهى، مروة نظير، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدريش إيبرت، مصر، ٢٠١٧، ص ١٤.
(٢١) منى عزت، النساء فى مواقع اتخاذ القرار فى مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنى، المشاركة السياسية للمرأة، تحرير هويدا عدلى، مؤسسة فريدريش إيبرت، مصر، ٢٠١٧، ص ٢٩.

(٢٢) منى عمر: «رواندا» الدولة الوحيدة التي أعطت المرأة حقوقها كاملة.
https://www.vetogate.com/1632449/

(٢٣) وسيم حسام الدين أحمد، التمكين السياسى للمرأة العربية، دراسة مقارنة، مركز الأبحاث الواعدة فى البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض ٢٠١٦، ص ص ٢٠١-٢١٠.

(٢٤) بلقيس بدرى، سامية النقر، الكوتة وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية، المعهد الإقليمى لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق، جامعة الأحفاد للبنات، يوليو ٢٠١٣، ص ٧.

(٢٥) وسيم حسام الدين أحمد، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(26) UNDP, Human Development INDICES AND INDICATORS, 2018 Statistical Update, pp. 94-96.
UNDP, Human Development Report 2019, Op. Cit., pp. 329-337.